مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٥) العدد (١)
الإصدار الرابع عشر
٢٠٢٢ (٢٢٣-٢٠٢)

أثر التضخم على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الدكتورة: بن زروق إيمان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1-الجزائر
البريد الإلكتروني: mesimene@yahoo.fr

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٦ مارس ٢٠٢٢م

الملخص

استهدف هذا البحث دراسة تأثير التضخم على معدل البطالة، من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لكل من التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، كما تناولت الدراسة أيضا واقع كل متغير منهما في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، أما في الجانب التطبيقي القياسي، فقد بحثت تأثير التضخم على معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وتم الاعتماد على نموذج احصائي يضم معدل البطالة كمتغير تابع، وكلا من كتلة الأجور معدل التضخم معدل النمو الاقتصادي باعتبارها من أكثر المتغيرات ارتباطا بمعدل البطالة. تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن معدل التضخم لا يؤثر في معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، VAR

*** مقدمة**

يعتبر كل من معدل التضخم ومعدل البطالة من أهم المتغيرات الاقتصادية، في أي اقتصاد في العالم، كما أن ارتفاعهما يمثل هاجسا يؤرق صانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في أي دولة، حيث يعتبران من أكثر المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي تسعى كل الدول دون استثناء إلى وضع سياسات وتدابير جادة بغية الحد من تفاقمهما.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها كل متغير من هذين المتغيرين عالميا، فقد أولت النظريات الاقتصادية أهمية بالغة لدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء كل منهما، كما اهتم المفكرون الاقتصاديون على مر العصور بتفسير العلاقة الممكنة بينهما ومدى تأثير كل منهما في الآخر، فاختلفت وجهات النظر بين من يرى وجود علاقة وتأثير

متبادل بينهما، وبين من ينفي أي ارتباط أو تأثير لمعدل التضخم في معدل البطالة أو العكس.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية، وشهد تاريخها الاقتصادي فترات من الأزمات الكبرى، خاصة في الفترة التي تلت الأزمة البترولية العالمية سنة 1986، حيث كان كل من معدل البطالة ومعدل التضخم في أعلى المستويات، وسجلا معدلات كبيرة جدا أقلقت صانعي القرارات الاقتصادية، وجعلت الدولة تعمل جاهدة للحد منهما وتخفيض معدلاتهما قدر المستطاع.

*** إشكالية الدراسة**

يرتكز موضوع هذا البحث حول دراسة طبيعة الأثر الذي قد يخلفه معدل التضخم على مستويات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، خاصة وأنهما يبرزان معا كمشاكل اقتصادية ذات أهمية بارزة، كلما تعرض الاقتصاد الجزائري لأي صدمة أو أزمة معينة، ومن هذا المنطلق تبلورت إشكالية البحث في السؤال التالي:-

هل خلفت معدلات التضخم أي أثر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

وللتوصل إلى إجابة شاملة وواضحة لهذه الإشكالية، تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:-

١- ما مفهوم كل من التضخم والبطالة اقتصاديا؟

٢- ما هو واقع كل من التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري؟

٣- هل هناك تأثير لمعدل التضخم على معدل البطالة في الجزائر؟

*** ما يميز هذه الدراسة عن غيرها**

إن موضوع العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، موضوع متناول في البحث الاقتصادي، تطرق له العديد من الباحثين سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الجزائري أو بغيره، لكن ما يميز هذا البحث عن غيره هو تركيزه على طبيعة العلاقة من جانب واحد وهو تأثير التضخم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، أي بعبارة أخرى هل يوجد أثر من معدل التضخم على معدل البطالة؟ وإن وجد ما هي طبيعة هذا الأثر؟

*** مفاهيم نظرية حول معدل التضخم ومعدل البطالة:**

١- مفهوم التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون، على عدم وجود معنى واحد أو مفهوم محدد لها، حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الاقتصادية، والأوقات التي يظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي ساد في القرن العشرين، كما أن التعريف الذي ساد أثناء الحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها، وبالتالي تعددت مفاهيم التضخم، وتعددت أنواعه كذلك.

ومن بين أبرز تعاريف ظاهرة التضخم ما يلي:-

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:-

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى

زيادة في المستوى العام للأسعار."[1] بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر:

$$M.V=P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T .

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي.[2]

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق."[3]

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج."[4]، أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل."[5]

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية: [6]

١- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛

٢- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985)، ص. 14.

[2] . زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص. 246.

[3]. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، (القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، 2003)، ص. 33.

[4] .Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (Alger : OPU, 1993), p. 70.

[5] . غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 20.

[6]. محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)" **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، (العدد 14، الدنمارك)، ص. 253.

مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي.

٢- مؤشرات قياس التضخم

تستعمل العديد من المؤشرات والمعايير لقياس معدلات التضخم في الاقتصاد ولكن يبقى أهمها على الإطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، والذي هو عبارة عن مؤشر لاسبير، حيث يسمح الرقم القياسي للاسبير بتلخيص عدة مؤشرات في مؤشر واحد، ويقيس حركة أسعار سلة من السلع والخدمات خلال الزمن، وتعتبر صيغة لاسبير أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها في الواقع، وهي مطبقة في معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم،[1] ويعبر عن هذه الصيغة بـــ:-

$$P_L = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0}.$$

وقد تظهر بعض المشاكل أثناء عمليات جمع الأسعار أو احتساب الرقم القياسي، لابد من معالجتها حتى لا تؤثر على الرقم القياسي ومن هذه الأمور:- [2]

تغير وصف السلعة أو اختفاء صنف من السلع أو ظهور أصناف جديدة، ففي حالة إحلال سلعة محل سلعة أو ظهور سلعة ذات أهمية نسبية أعلى لدى المستهلك، يجب تغيير أو تثبيت أسعار أساس جديدة لهذه السلعة؛ ومن الأمور الطارئة أيضا، تغيير وحدة القياس، الموسمية أو موسم التخفيضات أو التنزيلات.

٣- مفهوم البطالة: يمكن التفريق بين مفهومين للبطالة، وهما المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي. تعرف البطالة وفقا للمفهوم العلمي على أنها: " الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخداما كاملا، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية في هذا المجتمع"، ونستنتج من هذا التعريف أن البطالة تتضمن بعدين رئيسيين وهما: عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها.

أما المفهوم الرسمي للبطالة فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه، ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة. [3]

٤- قياس البطالة: تقوم الدول بقياس البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام مسوحات وأنواع أخرى من الاستطلاعات الموزعة على عينة من السكان، ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل. وتعتبر هذه الطريقة أكثر ملاءمة لقياس معدل البطالة وفق المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات البطالة إذا ما قورنت بغيرها من المصادر، مثل سجلات التأمين على البطالة أو سجلات مكاتب

[1]. محمود القيه، "الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، **دليل المستخدم**، (فلسطين، ديسمبر، 2009)، ص 8.
[2]. نفس المرجع، ص 11.

[3] علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 8-9.

التوظيف، حيث يعتبر مسح الأسر المعيشية المصدر الوحيد الذي من خلاله يتم قياس مشترك للعمالة والبطالة.[1]

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع في لحظة زمنية معينة، وذلك كما يلي:- [2]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

٥- العلاقة بين التضخم والبطالة في الفكر الاقتصادي:

يعد كل من البطالة والتضخم المحددان الاقتصاديان اللذان يشيران إلى الظروف الاقتصادية للدولة، وقد وجد أنهما مترابطان معا، وتكون العلاقة بينهما عكسية في ظل الظروف العادية، وقد اكتست العلاقة بينهما أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، حيث تسعى كل الحكومات إلى التخفيف من حدة كل منهما، وهو ما دفع المفكرين الاقتصاديين إلى محاولة إيجاد إطار نظري للعلاقة بينهما:

٦- التحليل الكلاسيكي. لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود)[3]. فالكلاسيك يفترضون أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التشغيل الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة، تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن. أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

الشكل (1): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك

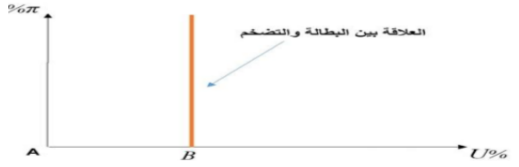

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004)، ص. 279.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي B، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة AB، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

٧- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم. ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين بمعدلات كبيرة

[1] ميادة حسن رحيم، "البطالة وسبل معالجتها في العراق"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 15، العدد 4، 2013، ص ص. 179-180.

[2] Gregory N. Mankiw, **« Macroéconomie »**, 3ème édition, De Boeck, Paris, 2006, p.42.

[3] Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, pp. 839-840.

واستمرارها لفترة طويلة، توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكيترية. وقد انتقد كيتر النظرية الكلاسيكية، حيث أنه يرى ما يلي:- [1]

أ- أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الاتجاه التصاعدي وليس في الاتجاه التنازلي بسبب وجود النقابات العمالية؛

ب- وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم؛ أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه التنازلي، فهذا لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل، لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

ج- وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك ما يوضحه الشكل البياني رقم (02)

الشكل (2): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكيتزي

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998)، ص. 326.

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكيترية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

٨- منحنى فيليبس. وضح الاقتصادي فيلبس (Philips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني على طول الفترة (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد. [2]

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو المتعارف عليه لمنحنى فيليبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (3)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيليبس ميله سالب.

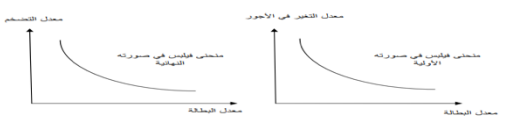

[1] . قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، "البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (العدد 11، بسكرة، 2014)، ص. 116.

[2] . قدوني حبيب، المرجع نفسه، ص ص. 118-119.

الشكل (3): منحنى فيليبس

المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004)، ص. 309.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم مع في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة المشكلة الأخرى.

١- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار.[1]

ويمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:-

أ- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003).

من خلال الجدول رقم (1) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2003)

الجدول (1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.73	4.95	2.64	0.344	4.22	1.41	4.26

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

http://www.worldbank.org

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي:-

الفترة: (1990-1993). عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:-

أ- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛

ب- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـــ 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه

[1]Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. 287.

النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.[1]

الفترة: (1994–1995). خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.[2]

الفترة: (1996–1999). خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:-

أ- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛

ب- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛

ج- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999.

بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.[3]

الفترة: (2000–2003). بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.[4]

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـــ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة

---

[1]. مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 66، 67.

[2]. عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، **مجلة الباحث**، عدد 14، 2014، ص 3.

[3]. عبد الله قوري يحيى، نفس المرجع، ص 3.

[4]. محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، عدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.[1]

بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%.[2]

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.[3]

٢- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

من خلال الجدول رقم (2) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

الجدول (2): تطور معدلات التضخم خلال (2004-2019)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم%	8.89	3.25	2.90	4.78	6.40	5.60	4.3	1.9

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: http://www.worldbank.org

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـــ 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:-

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـــ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـــ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%).[4]

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـــ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية

[1].Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

[2]. رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 204.

[3]. علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" **مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال**، جامعة بسكرة، ص 194.

[4]. فضيل رايس، مرجع سابق، ص 204.

والمقدر بـــ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.[1] في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.[2]

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7 % وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.[3] فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـــ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+ 20.7%) المنتجة محليا.[4] كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52%، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في

[1].Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011, p 75.

[2]. Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256.

[3]. Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 5.

[4]. « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministre des finances**,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين7% بسبب تحركات أسعار الصرف،21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي.[1]

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.[2]

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول. أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%[3] واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـــ 37 دولار للبرميل الواحد، واقتراب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر. وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـــ 4.78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.[4] ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا و لم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون إلا بواقع 0.79 %في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015.

---

[1].Bouhassoun Zahira, op.cit, p. 259.

[2]. بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، (عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013)، ص. 212. وبن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، (عدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014)، ص. 33. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.

[3]. بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015)، ص. 16.

[4]Donnés de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـــ: 5.6%. واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.[1]

٣- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول (03) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.70	20.60	23.00	23.20	24.39	27.89	28.70	25.39	28.00	29.30
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.79	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.00	9.80	9.70	9.30	10.60	11.20	10.50	11.70	11.7	11.4

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصاء

الشكل (04): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2019)

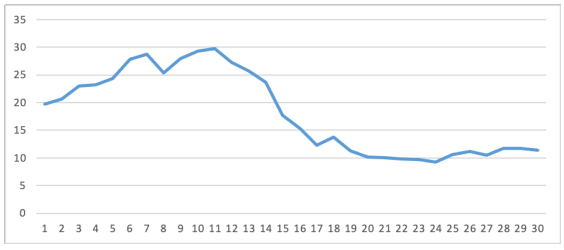

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام برنامج Excel 2016

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (04) يمكننا تقسيم تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري إلى عدة مراحل كما يلي:-

أ- **الفترة (1990-2000)**: إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية، مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحول نحو اقتصاد السوق. هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجهها البلاد، إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم تم اعتماد أول برنامج سنوي (STAND-BY) نهاية 1989، ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلي، ومن ثم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994، ومنه برنامج تعديل هيكلي ابتداء من ماي 1995 وحتى ماي 1998، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية.[2] وتميز هذا الوضع بنقص الاستثمارات مما أثر على البطالة كما يلي:

تميزت الفترة (1990-2000) بمعدلات بطالة مرتفعة، حيث انتقل المعدل الإجمالي لها من 19.7% سنة 1990 إلى 28.70% سنة 1996، وسبب ذلك هو اتخاذ الدولة لعدة إجراءات لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف

[1]. بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 5.

[2]. عبد الوهاب بن بريكة، لبلى بن عيسى، **"سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل"**، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص 31.

جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية اتفاقيتين للتثبيت الهيكلي الأولى في: ماي 1989، والثانية في جوان 1991، كان من أهم بنودهما التحكم في التضخم والإبقاء على أجور منخفضة للسماح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.[1] وكان ذلك عن طريق خفض النفقات العامة وخوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودا. ومع هذه الإصلاحات، واصل معدل البطالة الارتفاع والتسارع حيث وصل إلى 28% سنة 1995.

هذا الأمر دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في ماي 1995. والتي تضمنت خلق مناصب شغل جديدة، لكن منذ انطلاق هذا البرنامج تفاقم الوضع أكثر حيث صرحت وزارة العمل في ماي 1998 أنه تم فقد مناصب شغل قدرت بـــ 637188 منصب، وبلغ معدل البطالة 29.30% سنة 1999.[2] أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 ألف منصب خلال الفترة (1994-1997)، ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد سنويا فقط، أما فيما يخص عرض العمل فإنه تراوح بين 200 ألف إلى 300 ألف عرض جديد كل سنة.[3]

ب- الفترة (2001-2019): إن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 9.30% فقط في سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض فهي تعتبر مرتفعة لأسباب عديدة منها: طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة (2001-2011) وبغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص

---

[1]. هاجر رماش، **"اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012/2013.

[2]. Les cahiers du CDEAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N 46/47, 1998/1999, p 171.

[3]. Medjkoun Mohamed, "**Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**", les cahiers du CREAD, N 46/47, 1998/1999, p165.

حجم البطالة التي بلغت في سنة 2004 معدل 17.7%، وبحلول عام 2005 انخفض هذا المعدل إلى حدود 15.3% حيث قدر عدد العاطلين عن العمل بـــ 1448000 بطال،[1] وفي سنة 2006 تراجع معدل البطالة بـــ 3 نقاط كاملة ليصل إلى 12.3%، ثم عاود الارتفاع مجددا في سنة 2007 بنقطة ونصف ليصل إلى 13.8%، ونلاحظ أيضا من خلال معطيات سنة 2007 أن أكثر من 43% من البطالين أعمارهم أقل من 25 سنة، و72% أقل من 30 سنة.[2]

ثم انخفض معدل البطالة إلى 11.30% و10.20% لسنتي 2008 و2009 على التوالي، والفضل في ذلك يرجع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، والذي كان هدفه استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق.

وبالانتقال إلى سنة 2010 بلغ عدد العاطلين عن العمل 1076000، أي بمعدل بطالة قدر بحوالي 10%، وفي سنة 2011 قدر معدل البطالة بـــ 9.80% ثم 9.70% سنة 2012، ووصل هذا المعدل في سنة 2013 إلى 9.30% ليعاود معدل البطالة الارتفاع بعد ذلك بشكل بسيط حيث قدر بـــ 10.60% سنة 2014، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية حيث قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما أثر على معدلات البطالة بالارتفاع.

*** تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**

ويتم ذلك من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية:-

أ- المرحلة الأولى (1990-1996): شهدت هذه المرحلة معدلات مرتفعة لكل من البطالة والتضخم معا، مما يوحي بوجود علاقة طردية بينهما، لكن لا يمكن التوقع أيهما سبب في الآخر وذلك لأن الاقتصاد الجزائري كان يتخبط في هذه الفترة في عدة مشاكل وتبنى عدة برامج إصلاحية زادت الوضع تعقيدا.

ب- المرحلة الثانية (1997-2000): انخفض معدل التضخم مرتفعا بشكل كبيرا جدا خلال الفترة (1997-2000)، حيث انتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 0.34% سنة 2000 وهو أدنى معدل له خلال فترة الدراسة، في حين أن معدلات البطالة واصلت الارتفاع منتقلة من 25.39% سنة 1997 إلى 29.79% سنة 2000، وحسب الشكل أعلاه فإن معدلات البطالة سلكت اتجاها تصاعديا مستمرا على العكس تماما من معدلات التضخم، مما يوحي لنا بوجود علاقة عكسية بينهما خلال هذه الفترة، وكما رأينا سابقا فإن سبب انخفاض معدلات التضخم في هذه الفترة هو تظافر عدة عوامل مع بعضها أهمها: التحكم في السيولة الاقتصادية، تدني حجم الإئتمان المحلي، تطبيق برنامج التصحيح

---

1. ONS, "**Activité, emploi et chômage au 4éme trimestre 2013**", rapport n 653, p 11.
2. Moundir Lassassi, Nacerddine Hamouda, "**le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés**", région de développement N 35, 2012, p p 102,103.

الهيكلي الذي كان هدفه استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء الاقتصاديين، كما يوجد سبب آخر يفسر لنا هذه العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة في هذه الفترة، هو تراجع مستوى الطلب الكلي، والذي كان نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التي قاربت 30%. وبالتالي فإن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة هو من أهم أسباب الانخفاض الكبير في معدلات التضخم، حيث أثرت البطالة بشكل مباشر على حجم الطلب الكلي مؤدية إلى انخفاضه، وكما هو معروف فإن انخفاض الطلب الكلي يؤدي كنتيجة حتمية مباشرة إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي انخفاض التضخم.

ج- المرحلة الثالثة (2001-2006): خلال هذه الفترة شهدت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة منتقلة من 27.3% سنة 2001 إلى 12.3% سنة 2006 وسبب ذلك، كما رأينا سابقا، السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية والبرامج التنموية التي كانت في مجملها هادفة إلى خلق المزيد والمزيد من مناصب الشغل، في حين أن معدل التضخم شهد حركة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض حيث ارتفع في سنة 2001 ليبلغ 4.22% ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية بسبب نمو احتياطات الصرف، ثم عاود الانخفاض سنة 2002 ليقدر بـــ 1.41% وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2.

بعد ذلك وفي سنة 2003 عاود معدل التضخم الارتفاع مجددا إلى 4.26% بسبب نمو فائض السيولة المصرفية، وفي سنة 2005 انخفض إلى 1.38% ومرد ذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية وانخفاض معدل السيولة المصرفية، ثم ارتفع قليلا سنة 2006 ليبلغ 2.31%.

وبالتالي فإنه خلال هذه الفترة لم تتناسب أبدا حركة معدلات البطالة والتضخم لا بالسلب ولا بالإيجاب.

د- المرحلة الرابعة (2007-2019): شهدت هذه المرحلة أيضا تذبذبا واضحا في حركة كل من معدل البطالة ومعدل التضخم، فمن خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن حركة المعدلين لم تربط بينهما أية علاقة تقريبا فمن سنة 2007 إلى 2013 كانت معدلات البطالة في انخفاض مستمر منتقلة من 13.8% سنة 2007 إلى 9.30% سنة 2013، في حين وفي نفس الفترة شهد معدل التضخم تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض.

بناءً على ماسبق، وبالجمع بين المراحل الأربعة لتطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2018) يمكن القول أنه لا توجد بينهما أية علاقة تذكر فكل واحد منهما يتحرك بشكل منفصل عن الآخر، وتتحكم فيه عوامل أخرى وهذا الأمر ما سنحاول نفيه أو إثباته في الجزء القياسي من الدراسة.

*** قياس أثر التضخم على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**

قبل البدء في تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية، يجب علينا أولا تحديد متغيرات الدراسة، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الممثلة لها.

١- تحديد متغيرات الدراسة: لبناء النموذج الذي يمكننا من قياس أثر التضخم على معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية التالية، معدل البطالة كمتغير تابع، معدل التضخم معدل النمو الاقتصادي وكتلة الأجور كمتغيرات مستقلة، وتم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقة بمعدلات البطالة.

ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمتغيرات الدراسة.

LOGINF: لوغاريتم التضخم؛

LOGPIB: لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي الذي تم تعويضه بحجم الناتج الداخلي الإجمالي، نظرا لأن معدل النمو الاقتصادي يأخذ قيما سالبة؛

LOGCHO: لوغاريتم البطالة؛

LOGSAL: لوغاريتم الأجور؛

وقبل تحديد النموذج المتبع يجب أولا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

٢- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية من عدمه، سوف نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة، حيث يسمح هذا الاختبار بالتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وتحديد رتبة تكاملها، باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ADF فيما يلي:-

تعاني معظم البيانات الاقتصادية من مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، والتي تعني أن الوسط الحسابي والتباين يتغيران عبر الزمن، وتعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الإحصائية، حيث تؤدي في حال عدم معالجتها إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد، دون وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذلك يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لكل متغير على حدى، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة المقترح يجب اختبار جذر الوحدة، ومن أهم اختباراته وأكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة اختبار ديكي فولر، والذي يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2\, t + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{n} .\Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية بأن المعلمة $\delta=0$ أي بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة، وإذا كانت δ معنوية وأقل من الصفر فإننا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة، وإذا كان الخطأ (u_t) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:-

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t$$

هذا النموذج يسمى اختبار ديكي فوللر الموسع ADF، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة، ويتم اختبار الفرضية الصفرية من خلال مقارنة إحصائية t المقدرة للمعلمة δ مع القيم الجدولية لديكي فوللر، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية t المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـــ DF، فإنها تكون معنوية إحصائيا وعليه نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية تكون عندئذ مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة وتكون السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرار الفرق الأول للسلسلة وهكذا.

يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وأبسطها، حيث نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي ADF وهذا باستعمال درجة التأخير P من خلال ثلاث نماذج كالتالي:-

النموذج 4: بدون استخدام المقطع والاتجاه العام؛

النموذج 5: باستخدام المقطع وبدون الاتجاه العام؛

النموذج 6: باستخدام المقطع والاتجاه العام.

الجدول (4): نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع ADF للسلاسل الزمنية

المتغيرات	النموذج		النموذج 4		النموذج 5		النموذج 6			القرار
			$t_{\widehat{\phi_1}}$	$t_{\widehat{c_1}}$	t_c	$t_{\widehat{\phi_1}}$	$t_{\widehat{c_1}}$	$t_{\widehat{b}}$		
loginf	في المستوى	prob	0.11	-1.52	0.10	0.19	-2.23	1.68	0.29	-2.56	1.96	-1.21	السلسلة من نوع DS
	الفرق الأولى	prob	0.000	-6.31	0.49	-6.28	-0.68	-6.17	0.0001	0.57	-0.56	0.29	I(1)
logpib	في المستوى	prob	0.99	2.46	0.004	0.08	3.11	-2.71	0.91	0.16	1.43	0.51	السلسلة من نوع DS
	الفرق الأولى	prob	0.99	2.46	0.002	0.99	4.48	-5.52	0.00	0.000	4.48	-3.46	السلسلة من نوع TS
logcho	بعد إزالة الاتجاه الزمني	prob	0.000	-5.61	0.64	0.000	-0.46	-5.53	-5.52	-0.91	0.79	I(2)	
	في المستوى	prob	0.01	-2.53	0.39	0.09	-0.86	-2.64	-1.86	0.07	0.09	I(0)	
logcsal	في المستوى	prob	0.98	1.86	0.18	*0.74*	1.36	-0.97	0.68	*0.06*	*1.90*	*1.66*	السلسلة من نوع DS
	الفرق الأولى	prob	0.012	-2.56	0.036	0.021	2.21	-3.35	-3.30	0.08	1.82	-0.82	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

*** تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية**

$t_{\widehat{b}}$ قيمة مركبة الاتجاه العام trend

$t_{\widehat{c_1}}$ قيمة القاطع c

$t_{\widehat{\phi_1}}$ قيمة ADF

prob: الاحتمال المرافق لكل قيمة من القيم السابقة.

بالنسبة للسلاسل الزمنية: ***logsal*،*loginf***

فقد أظهرت نتيجة اختبار ديكي فوللر الموسع ADF أنهما غير مستقرتين في المستوى نظرا لكون قيمة الاحتمال prob الموافق لكل من: $t_{\widehat{b}}$، $t_{\widehat{c_1}}$، $t_{\widehat{\phi_1}}$ أكبر من 5% مما أدى إلى قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في كل سلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوى، أي أنها سلاسل زمنية من نوع DS.

وبالانتقال إلى الفرق الأول أصبحت قيمة الاحتمال prob الموافقة لقيمةADF أقل من 5% مما أدى إلى رفض فرضية العدم، أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فالسلاسل أصبحت مستقرة في الفرق الأول، أما قيمة الاحتمال الموافقة لقيمة الاتجاه الزمني trend فكانت أكبر من 5% في جميع السلاسل الزمنية مما يعني عدو وجود اتجاه زمني في كل السلاسل؛ وبالتالي فهذه السلاسل الزمنية كلها مستقرة من الدرجة الأولى.

بالنسبة لسلسلة البطالة ***logcho*** فقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أنها مستقرة في المستوى وذلك لأن قيمة الاحتمال الموفقة لقيمة ADF كانت أقل من 5% في النموذج الرابع؛ وبالتالي فالسلسلة مستقرة من الدرجة 0.

بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي ***logpib*** فقد بينت نتائج الاختبار أنها غير مستقرة في المستوى، وفي الفرق الأول تبين أنها تحتوي على اتجاه زمني وذبك لأن الاحتمال prob الموافق لقيمة الاتجاه الزمني trend كان أقل من 5%، أي أنها سلسلة من نوع TS، مما يعني ضرورة إزالة الاتجاه العام وبذلك أصبحت السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

٣- قياس أثر التضخم على معدل البطالة

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج تبين لنا أنها ليست مستقرة عند نفس المستوى، وبالتالي فإن النموذج الأنسب هو نموذج VAR وذلك كما يلي:-

LOGCHO= f (DLOGINF, DLOGSAL, DTRENDDLOGPIB)

أ- اختيار درجة التأخر المثلى

الجدول (5): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج البطالة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	109.8146	NA	3.43e-09	-8.139588	-7.946034	-8.083851
1	154.4638	72.12550*	3.86e-10*	-10.34337*	-9.375599*	-10.06468*
2	162.4993	10.50798	7.87e-10	-9.730713	-7.988733	-9.229086
3	182.8079	20.30866	7.44e-10	-10.06215	-7.545956	-9.337576

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول رقم (24) يتضح لنا أن أدنى قيمة لـــ AIC وSC هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي 1 أي ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة.

ب- استخراج معادلة النموذج وتقديره

$$LOGCHO = C(1)*LOGCHO(-1) + C(2)*DLOGINF(-1) + C(3)*DLOGSAL(-1) + C(4)*DTRENDDLOGPIB(-1) + C(5)$$

ويتم تقدير هذه المعادلة باستعمال نموذج VAR كما يلي:-

Dependent Variable: LOGCHO
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
LOGCHO = C(1)*LOGCHO(-1) + C(2)*DLOGINF(-1) + C(3)*DLOGSAL(-1) + C(4)*DTRENDDLOGPIB(-1) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.959638	0.053637	17.89138	0.0000
C(2)	-0.018803	0.031250	-0.601691	0.5533
C(3)	0.327685	0.322799	1.015135	0.3206
C(4)	-0.252594	0.291252	-0.867271	0.3948
C(5)	0.022805	0.064451	0.353834	0.7267
R-squared	0.940926	Mean dependent var		1.214643
Adjusted R-squared	0.930653	S.D. dependent var		0.191398
S.E. of regression	0.050403	Akaike info criterion		-2.977117
Sum squared resid	0.058430	Schwarz criterion		-2.739223
Log likelihood	46.67964	Hannan-Quinn criter.		-2.904390
F-statistic	91.58597	Durbin-Watson stat		1.616421
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل البطالة بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من معدل النمو الاقتصادي، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل التضخم وسعر الصرف، ويمكن أن نستنتج ما يلي:-

١- معامل التحديد $R^2=0.9409$ مما يعني أن 94.09% من التغيرات في معدل البطالة مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى، ويمكننا القول أن الدرجة التفسيرية للنموذج جيدة جدا لأن معامل التحديد يقترب كثيرا من 1؛

٢- عدم معنوية جميع المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي قيم p-value أكبر من 5% باستثناء المعلمة c1.

٣- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث تبين أن قيمة p-value لـــ F-statistic تقدر بـــ 0.000، وبالتالي فالمعادلة المفسرة لمعدل البطالة مقبولة إحصائيا.

*** اختبارات النموذج وتفسيره**

بعد تأكدنا من أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، نتأكد الآن من تحقيقه للاختبارات الضرورية، ثم نقوم بتفسير نتائجه على المستوى الاقتصادي.

*** اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**

الشكل (5): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج البطالة

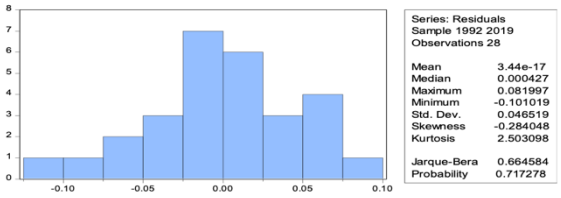

من خلال نتيجة الاختبار أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمال الموافقة لـــ Jarque-Bera تساوي 0.71 وهي أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي مفادها أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

*** اختبار الارتباط الذاتي**

الجدول (6): الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.652379	Prob. F(2,21)	0.5310
Obs*R-squared	1.637912	Prob. Chi-Square(2)	0.4409

من خلال الاختبار نجد أن قيمة الاحتمال الموافقة لـــ: R^2 أكبر من 5% ونفس الشيء بالنسبة لإحصائية فيشر مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم من أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

*** اختبار ثبات التجانس**

الجدول (7): اختبار ثبات تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.712154	Prob. F(4,23)	0.5921
Obs*R-squared	3.085705	Prob. Chi-Square(4)	0.5436
Scaled explained SS	2.858464	Prob. Chi-Square(4)	0.5818

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع قيم p-value أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على وجود ثبات في تجانس الأخطاء.

*** التفسير الاقتصادي**

من خلال النموذج القياسي تبين لنا أن معدل البطالة يتأثر فقط بقيمته في السنة السابقة حيث أوضحت نتيجة اختبار معنوية معلمات النموذج أن المعلمة c(1) الخاصة بمعدل البطالة في السنة السابقة كانت معنوية وتختلف عن الصفر، في حين أن بقية المعلمات كلها غير معنوية ومساوية للصفر، مما يعني اقتصاديا أن البطالة لا تتأثر بأي متغير من المتغيرات المدرجة في النموذج.

يرتبط معدل البطالة في السنة t ارتباطا طرديا بقيمته في السنة t-1، حيث إذا ارتفع معدل البطالة في السنة السابقة فسوف نتوقع استمرار ارتفاعه في السنة الحالية، ويمكن أن يفسر ذلك بضعف وتيرة النشاط في قطاع الشغل حيث تتسم مناصب الشغل في الجزائر بعدم مرونتها ومواكبتها لعدد الخريجين وحاملي الشهادات وطالبي العمل، إضافة إلى كثرة الخريجين وحاملي الشهادات في كل سنة مما يؤدي إلى تزايد عدد البطالين وبالتالي استمرار ارتفاع معدل البطالة، إضافة إلى قلة فاعلية القطاع الخاص في الجزائر، فلو أتيح المجال للشركات والمشاريع الخاصة فإنها ستؤدي إلى امتصاص البطالين مما يؤدي إلى تقلص معدل البطالة.

*** الخاتمة**

بحثت دراستنا موضوعا في غاية الأهمية بالنسبة لكل الاقتصاديات سواء المتطورة أو النامية، وهو موضوع التضخم والبطالة وطبيعة العلاقة بينهما، وركزنا على جانب واحد من هذه العلاقة ألا وهو الأثر الذي يخلفه معدل التضخم على معدل البطالة، وذلك في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة (1990-2019).

بدأت الدراسة أولا بتحديد وتبيين وجهات نظر مختل فالمدارس الاقتصادية الرائدة، حول العلاقة بين التضخم والبطالة، ثم تم التطرق إلى تطور كل متغير من هذين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2019)، ومحاولة تحليل طبيعة العلاقة بينهما بناء على المؤشرات والأرقام، وفي الأخير تم بناء نموذج قياسي لمحاولة قياس الأثر الذي يحدثه معدل التضخم في معدل البطالة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:-

١- يرى كل من الكلاسيك وكينز أنه لا توجد علاقة متبادلة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث لوحظ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، دون أن تتأثر معدلات البطالة بالزيادة أو النقصان؛ يشير منحنى فيليبس إلى صعوبة التحكم في معدل البطالة ومعدل التضخم معا، وذلك نظرا لتعارض هدف الحد من معدل التضخم مع هدف الحد من معدلات البطالة،

فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة المشكلة الأخرى.

٢- أثبتت نتيجة النموذج القياسي، لأثر التضخم على معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، أن معدل التضخم لا يؤثر أبدا في معدل البطالة، وهو ما لوحظ أيضا في الجزء التحليلي، حيث أن معدل البطالة لم يظهر عليه أي تأثر بارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، (عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013).

بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018.

بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015).

رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013.

زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).

عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، **مجلة الباحث**، عدد 14، 2014.

عبد الوهاب بن بريكة، لبلى بن عيسى، "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011.

علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" **مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال**، جامعة بسكرة.

غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985).

قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، "البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (العدد 11، بسكرة، 2014).

مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، (القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، 2003).

محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، عدد 14، الدنمارك، 2013.

محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة

(2011/1999)" **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، (العدد 14، الدنمارك).

محمود القيه، "الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، **دليل المستخدم**، (فلسطين، ديسمبر، 2009)، ص 8.

مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

ميادة حسن رحيم، "البطالة وسبل معالجتها في العراق"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 15، العدد 4، 2013.

هاجر رماش، "**اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في -العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012.

ثانياً– المراجع الأجنبية

« le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministre des finances**,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009).

Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014.

Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (Alger : OPU, 1993).

Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014.

Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013).

Donnés de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017.

Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011.

Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article

IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011).

Gregory N. Mankiw, **« Macroéconomie »,** 3éme édition, De Boeck, Paris, 2006.

Les cahiers du CDEAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N 46/47, 1998/1999.

Medjkoun Mohamed, "**Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**", les cahiers du CREAD, N 46/47, 1998/1999.

Moundir Lassassi, Nacerddine Hamouda, "**le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés**", région de développement N 35, 2012.

ONS, "**Activité, emploi et chômage au 4éme trimestre 2013**", rapport n 65